

Distr.: General
24 June 2011
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٥٦٤، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يكرّر مجلس الأمن تأكيد احترامه لسيادة الصومال وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووحدهما. ويعيد تأكيد دعمه لاتفاق جيبوتي وعملية السلام بوصفهما أساسا لتسوية النزاع في الصومال. ويكرّر المجلس أيضا تأكيد ضرورة وضع استراتيجية شاملة تهدف إلى التشجيع على إحلال السلام والاستقرار في الصومال من خلال جهود تعاونية تضطلع بها الجهات المعنية كافة.

"ويرحب مجلس الأمن بتوقيع اتفاق كمبالا في ٩ حزيران/يونيه، ويشيد بالخصال القيادية التي أبان عنها كل من الرئيس موسيفيني والممثل الشخصي للأمين العام السيد أوغستين ب. ماهيغا في سبيل تسهيل التوصل لهذا الاتفاق.

"ويهيب مجلس الأمن بموقعي اتفاق كمبالا الوفاء بالتزاماتهم. ويحيط المجلس علما بتعيين رئيس الوزراء الجديد في الحكومة الاتحادية الانتقالية ويتطلّع إلى تشكيل حكومة جديدة على وجه السرعة. ويهيب المجلس بالموقعين كفالة التماسك والوحدة، وتركيز الاهتمام على إنجاز المهام الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق جيبوتي والميثاق الانتقالي. ويهيب المجلس بالمؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تنشئ مؤسسات تمثيلية عريضة القاعدة عن طريق انتهاج عملية سياسية تشمل الجميع في نهاية المطاف، مع مراعاة ضرورة كفالة مشاركة المرأة في الحياة العامة.

"وفي هذا الصدد، يشير مجلس الأمن إلى اجتماعاته مع الأطراف الصومالية في نيروبي، يوم ٢٥ أيار/مايو، ويهيب بالمؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تتشاور مع



سائر الجماعات الصومالية على نطاق واسع، بما فيها الإدارات المحلية والإقليمية، وأن تعمل بشكل وثيق مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي في عمومها. ويرحب بالاجتماع التشاوري المقبل الذي ستشارك فيه المؤسسات الاتحادية الانتقالية والجهات المعنية الصومالية كافة، والذي يُتوقع أن يتمخض عن اتفاق على خريطة طريق تتضمن المهام الأساسية والأولويات التي يتعين إنجازها على مدى الاثني عشر شهرا القادمة، وفقا لإطار زمني محدد ومعايير مرجعية واضحة، لكي تنفذها المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويلاحظ مجلس الأمن أن تقديم الدعم إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية في المستقبل سيرقن بإنجاز هذه المهام الأساسية. ويحث مجلس الأمن جميع الجهات المعنية الصومالية على المشاركة في هذا الاجتماع بشكل بناء وبروح من المسؤولية.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق أبناء الصومال من أجل إحلال السلام وتحقيق الأمن والمصالحة في الصومال. ويشير إلى إمكانية فرض تدابير تستهدف من يرتكب أعمالا تهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال أو من يقدم الدعم لتلك الأعمال، بما في ذلك الأعمال التي تهدد اتفاق جيبوتي أو العملية السياسية، أو التي تنطوي على التهديد باستخدام القوة ضد المؤسسات الاتحادية الانتقالية أو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أو التي تشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة، أو التي تعرقل إيصال المساعدات الإنسانية أو تحول دون الحصول عليها في الصومال.

”ويشيد مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الأمنية الصومالية في مجال توطيد الأمن والاستقرار في مقديشو، ويقر بما بذلته هذه القوات من تضحيات كبيرة في هذا الصدد“.